

الفصل السادس عشر

أحكام عامة

العطلات الرسمية وحالات الطوارئ

- ١١٧ (١) يحدد البنك دون غيره ساعات العمل المصرفي والعطلات المصرفية ولا يجوز لأي جهة مرخصة أن تفتح أو تقوم بأي عمل مع الجمهور في أي يوم يعلن عنه عطلة للجهاز المصرفي إلا بموافقة البنك.
- (٢) لا يجوز لأي جهة مرخصة أن تغلق أبوابها أو تتوقف عن عمل خلال أيام العادية الا بموافقة البنك.
- (٣) في حال حدوث أي طارئ يستدعي إيقاف الأعمال المصرفية، يجوز للبنك أن يصدر قراراً للجهات المرخصة بإغلاق أبوابها مؤقتاً ووقف أعمالها على أن تعود لمزاولة أعمالها وفق ما يحدده القرار.
- (٤) عند حدوث طارئ في أي جهة مرخصة، يجوز للبنك أن يقرر إيقاف عمل بها لمدة يحددها القرار.

سلطة إصدار اللوائح

- ١١٨ (١) يجوز للمجلس أن يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا لقانون.
- (٢) يجوز للمحافظ أو من يفوضه إصدار الأوامر والقرارات والمنشورات والضوابط والتوجيهات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

شهادة

أشهد بأن السلطة التشريعية الانتقالية ممثلة في مجلسي السيادة والوزراء قد أجازا في اجتماعهما المشترك رقم (١) لسنة ٢٠٢٦، بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٢٦، قانون تنظيم تنظيم العمل المصرفي لسنة ٢٠٢٦، وتم التوقيع عليه، بتاريخ اليوم نحس عشر من شهر شوال سنة ١٤٤٧هـ، الموافق اليوم الربيع، من شهر الربيع، سنة ٢٠٢٦ م.

الفريق أول - دكتور
عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن
رئيس مجلس السيادة

